تلوث البيئة الحضرية والصحة _ مقاربة سوسيولوجية

أ. **فريد بوبيش** جامعة بسكرة
أ. **بلال بوترعة** جامعة الوادي

ملخص:

إذا كان تلوث البيئة الحضرية ظاهرة عالمية، فكيف إذن نعالجها معالجة سليمة؟ إن أي وصف لظاهرة التلوث في أية بيئة حضرية يكون بلا معنى وبلا هدف إلا إذا انحصر البحث وتركز على العوامل التي لها قيمة في زيادة فهمنا لهذه الظاهرة وخلفياتها الاجتماعية على اعتبار أن المتسبب الأول فيها هو الإنسان أو المجتمع. لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول ظاهرة تلوث البيئة الحضرية وخطرها على صحة الإنسان، وذلك من منظور سوسيولوجي، مما قد يسهم في تطوير فهمنا لهذه الظاهرة بوصفها ظاهرة سوسيو–بيئية. وإن الاستعانة بهذه المقاربة في دراسة ظاهرة التلوث كشكل من أشكال التدهور البيئي الذي يؤثر على صحة الإنسان يمثل خطوة نحو فهم واستيعاب هذه الظاهرة موضوعيا.

Abstract:

If the pollution of the urban environment is a global phenomenon, then how can be studied properly? Any description of the phenomenon of pollution in any urban environment, it is meaningless unless the research focused on the factors that have value in increasing our understanding of this phenomenon, revealing social backgrounds, so that the first culprit is the human or the society. Therefore, this study addresses the phenomenon of pollution in the urban environment, and their threat to human health, from a sociological perspective, which may contribute to develop our understanding, as it is a socio–environmental phenomenon. The use of this approach in the study of this phenomenon, as a form of environmental degradation, which affects human health, is a step toward grasping this phenomenon objectively.

مقدمة:

إن للبيئة دورا لا يمكن تجاهله في تحديد كل من طبيعة الأمراض المنتشرة، ومستوى الصحة العامة للكائنات الحية وخاصة الإنسان والأسباب الرئيسة لحدوث الوفاة، وهي أسباب تتباين مكانيا تبعا للملامح العامة للبيئة، وزمنيا تبعا لتطور مستوى قدرات الإنسان التي تنعكس على أساليب كفاحه من أجل الحياة ودرجات تلويثه للبيئة التي يعيش فيها.

ففي بداية السلم الحضاري كانت الحوادث الفردية التي يتعرض لها الإنسان خلال تحركاته من بيئة إلى أخرى مثل مواجهة الحيوانات الكاسرة أو الزواحف السامة أو الغرق في المسطحات المائية العميقة أو التعرض لموجات البرد القارص أو لضربات الشمس أو تناول النباتات السامة...الخ، كانت كلها تشكل أهم أسباب المرض والوفاة أحيانا. وعندما عرف الإنسان فلاحة الأرض وكون مجتمعات مستقرة وخاصة على ضفاف المجاري النهرية، أصبحت بعض عناصر البيئة مثل فيضانات الأنهار وبعض الجراثيم من أهم أسباب المرض والوفاة، ومع تكاثر البشر وبناء المجتمعات الصناعية، وظهور ما يسمى بالبيئات الحضرية أو المدن، بدأت تظهر الأمراض المختلفة بما في ذلك الوبائية منها وشديدة الفتك مثل أمراض الجهاز التنفسي والقلب والكلى والسرطان، وقد تمخض كل ذلك عن أنشطة الإنسان وسعيه الدائم والمستمر إلى الكسب المادي بغض النظر عن الآثار الجانبية، وهو ما دفعه إلى استثمار معظم ما حوله بصورة تنم أحيانا عن أنانية مطلقة يعكسها مستوى الإسراف الشديد في استغلال موارد البيئة الطبيعية دون أن يوضع في الاعتبار حاجة الأجيال القادمة منها. وقد ترتب على ذلك انتشار ظاهرة التلوث التي طالت أهم ضرورات الحياة؛ الهواء والماء والتربة، وأسهمت في ظهور العديد من الملوثات المسببة للأمراض الفتاكة، وأصبح الإنسان مهددا بالأمراض المؤدية إلى الفناء في بيئات عديدة بالعالم، فكان الإنسان الذي ابتكر الحضارة هو نفسه الذي زرع بذور فنائها.

الأمر الذي يفرض علينا ضرورة دراسة هذه الظاهرة بعناية لأنها تعبر عن عملية خطيرة تحدث وتزداد نموا بمعدلات هائلة في كل أنحاء العالم، ومع أن هذه المشكلة تختلف في صورتها ومداها باختلاف البيئات الحضرية، إلا أنها جميعا تكشف عن حقيقة واحدة وهي عمومية الظاهرة وخطورتها على صحة الإنسان.

أولا: تحديد المفاهيم

1– مفهوم التلوث:

يعرف التلوث بمفهومه العلمي على أنه إفساد مكونات البيئة، حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر هدامة (ملوثات) يفقدها دورها في صنع الحياة، كما وتعرف الملوثات بأنها أية مواد صلبة أو سائلة أو غازية وأية ميكروبات أو جزيئات تؤدي إلى زيادة أو نقصان في المجال الطبيعي لأي من المكونات البيئية.

ويمكن القول أن التلوث البيئي هو اختلاف في توزيع نسبة طبيعة مكونات الهواء والماء والتربة، وهو صورة من صور الفساد وينتج أساسا عن تدخل الإنسان في قوانين البيئة التي بناها الله تعالى، وإخلاله بتوازن عناصرها و مكوناتها، وكانت للثورة الصناعية والعلمية والطفرة الحضارية الكبيرة، التي يعيشها العالم اليوم آثارها المدمرة على البيئة، والتي من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية أو تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية أو تنال من قيم التمتع بالبيئة أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها.[1]

2– مفهوم الصحة:

تعرفها منظمة الصحة العالمية على أنها : "حالة من الكفاية والسلامة الكاملة الجسمية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد الخلو من المرض والضعف"[2]. ونجد أن هذا التعريف يتجاوز المفهوم الكلاسيكي للصحة والذي يعني الخلو فقط من الأمراض ليشمل ارتفاع مستوى الكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية للإنسان، والتي تؤهله إلى التعامل مع ما يحيط به من عوامل ومتغيرات بشكل صحيح وسليم.

لذلك يمكن القول بان الصحة هي توازن بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، من النواحي البدنية والنفسية والتربوية والاجتماعية والسلوكية...الخ.

وان صحة الناس تعتبر مسؤولية مباشرة تقع على عاتق المجتمع. وتعتبر البيئة من بين المحددات التي تبين لنا الفرق بين الشخص السليم و الشخص المريض من المنظور السوسيولوجي[3]، ويعد مجال صحة البيئة من أهم مجالات الصحة العامة ويشمل المسكن الصحي، وصحة المياه، وصحة الأغذية، وتصريف الفضلات، ومكافحة الحشرات والقوارض ومنع تلوث الجو والتربة.[4]

وعليه يمكن القول بأن صحة الإنسان تتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، فأحوال البيئة المتدهورة بفعل الإنسان أو بفعل متغير آخر تؤثر في صحة الإنسان، لذلك تعتبر العوامل والمِؤشرات البيئية من بين أهم مقاييس الصحة في المجتمع.[5]

3– مفهوم البيئة الحضرية (المدينة):

عندما نحاول تعريف البيئة الحضرية أو المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين علماء الاجتماع، وليست هذه الصعوبة خاصة باصطلاح المدينة وحده، لأن هناك عددا قليلا من المصطلحات السوسيولوجية تحظى باتفاق خبراء التعاريف. ومن الملاحظ أن الكثيرين يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، ولكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا.

ويمكن القول أن المدينة بصفة عامة هي وحدة اجتماعية تمتاز بوحداتها الإدارية ويعيش فيها الأفراد متكتلين متزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني[6]، والمدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة ولكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات...الخ عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة. ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.[7]

وإن التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن يسعى لانتقاء عناصر الحضرية التي نميزها كأسلوب متميز للحياة الجمعية للإنسان. لذلك يمكن تعريف المدينة للأغراض السوسيولوجية على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر والكثافة، يسكنه أفراد غير متجانسين.[8]

ومما تقدم يمكن القول بأن المدينة ليست فقط تجمعات من الناس، مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا، بوجود الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات. كما أنها ليست فقط مجموعة من النظم والإدارات، مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات، إن المدينة فوق هذا كله، اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد والعواطف المتأصلة في هذه العادات؛ بمعنى آخر أن المدينة ليست فقط مكان فيزيقي أو بناء صنعه الإنسان، وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية، على وجه الخصوص ومن ثم فالمدينة في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن ولهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز[9]، وإن الإنسان في البيئة الحضرية والذي عادة ما نطلق عليه الإنسان المتمدن أو المتحضر، يعيش وسط بيئة صنعها الإنسان، وبالتالي يقل إحساسه بالطبيعة، وفي مجال علاقاته الاجتماعية ينتمي إلى أكثر من وحدة اجتماعية، ولا يشعر بالانتماء الشديد أو الولاء لأي منها، ولذلك فسكان الحضر غير متجانسين، يعتمدون على الإنسان أكثر من اعتمادهم على الطبيعة.[10]

ثانيا : ملوثات البيئة الحضرية وآثارها على الصحة:

إذا كانت مشكلة الانفجار السكاني والغذاء من مشكلات الدول النامية بالدرجة الأولى، فإن مشكلة التلوث تعتبر مشكلة المعمورة بصفة عامة والدول المتقدمة (الصناعية) بصفة خاصة. إذ أصبح التلوث يمثل الوجه القبيح للتقدم الصناعي غير المرشد بيئيا، حيث ارتبط التلوث كمشكلة بقيام الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور وتكثيف لاستخدام مصادر الطاقة على نطاق واسع، حتى أصبح التلوث بمثابة الوليد غير الشرعي للثورة الصناعية.(11)

وقد كثر الحديث وتراكمت تلال الشروح والندوات والمؤتمرات وما تبعها من توصيات تفند وتبوب تقسيمات هذا التلوث، وتشعبت أنواعه وتفرعت حتى أننا نجد في كل مجال من مجالات العلوم من يحدثنا عن فرع من فروع التلوث.

1- أنواع الملوثات:

مصادر التلوث كثيرة منها الغازات بأنواعها، والمواد الكيميائية كالمبيدات الحشرية، والإشعاعات النووية، والغبرة سواء كانت من الأرض والمصانع كمصانع الإسمنت والأسمدة، الفضلات الآدمية، والفضلات الحيوانية، والميتة من الكائنات الحية، والملوثات السمعية من الأصوات المزعجة الآتية من المصانع والطرق كثيرة الحركة، والملوثات البصرية نتيجة المحيط الحضري وما أصابه من تدهور، والملوثات الاجتماعية نتيجة ما سبق ذكره زيادة على ذلك الأمراض الاجتماعية التي تعاني منها المدن كالفقر والحرمان وتشرد الأحداث والبغاء والإدمان على المخدرات والسرقة والتفكك الأسري وتفكك المجتمع.

مما سبق ذكره بوسعنا أن نستنتج ثلاثة أنواع من التلوث، والمتمثلة في التلوث الملموس والتلوث المحسوس والتلوث الاجتماعي، ونحاول أن نعطي شروحا موجزة لهذه الأنواع من الملوثات.

1-1 التلوث الملموس:

ويتمثل في التلوث الغازي (في الجو)، والتلوث الصلب (الفضلات المنزلية)، والتلوث الإشعاعي (الإشعاع النووي)، والتلوث السائل (مياه الصرف الصحي بأنواعها والمواد الكيماوية) .

1-2 التلوث الحسي:

ويتمثل في التلوث الضوضائي (ضوضاء المصانع، حركة المرور، ازدحام الشوارع والساحات، وأصوات الطائرات، والآلات الكهربائية...الخ)، والتلوث البصري (انعدام مظاهر الجمال واعتياد القبح داخل وخارج المدن).

1-3 التلوث الاجتماعي:

ويتمثل في الإجرام والسرقة والتسول والبطالة وتشرد الأحداث والبغاء...الخ. وجاءت هذه المظاهر المرضية نتيجة تفكك المجتمع الحضري وتفكك الأسرة الحضرية وضعف التكافل الاجتماعي وضعف الضبط الاجتماعي الأولي في المدينة...الخ.

2- مخاطر التلوث على صحة الإنسان:

2-1 مخاطر التلوث الملموس:

ليس ثمة شك أن التلوث الهوائي من أكثر أنواع التلوث خطورة حيث تتسع دائرة مخاطره لتشمل كلا من الأحياء (الإنسان والحيوان والنبات)، والمنشآت والمنتجات الصناعية والمناخ وطبقة الأوزون وغيرها.

يتأثر الإنسان بالتلوث الهوائي مباشرة من خلال انتشار الكثير من الأمراض التي بدأ يعاني منها بشدة الإنسان في عصرنا هذا، مثل أمراض الجهاز التنفسي (الربو والحساسية) والزكام المزمن والسعال والجهاز العصبي، وأمراض القلب (تصلب الشرايين) وتهيج العيون وسرطان الرئة وسرطان الجلد مثل مرض إتيايتا نتيجة تركز عنصري الكاديوم والرصاص، وهو مرض يصيب الأطفال حيث يؤدي إلى تفتت العظام و تكوين الحصى في الكلى.[12]

2-2 مخاطر التلوث الحسي:

2-2-1 التلوث الضوضائي (الصوتي):

تحدث الضوضاء أضرار جسيمة للأشخاص المعرضين لها وخاصة فيما يتعلق بالسمع والجهاز العصبي إلى جانب تأثيرات فيزيولوجية أخرى للجسم. كما أنها تؤثر تأثيرا غير مباشر على الاقتصاد القومي من خلال إضعافها لإنتاجية العامل اليومية. حيث يؤدي ارتفاع شدة الصوت عن المعدل الطبيعي في البيئة إلى تأثيرات نفسية خطيرة، منها نقص النشاط الحيوي، والإثارة، والقلق وعدم الارتياح الداخلي، والتوتر والارتباك وعدم الانسجام أو التوافق الصحي، وقلة التفكير.

كما تؤدي الضوضاء إلى تأثيرات عصبية، حيث تصل عبر الألياف العصبية المركزية في المخ فتهيجها وهذا التأثير ينعكس على أعضاء الجسم كالقلب، حيث تحدث الضوضاء تقلصا واضحا في الشرايين مما يحدث أزمات قلبية، كما تؤثر أيضا على الجهاز الهضمي الذي يضطرب فتزيد إفرازات المعدة مما قد يؤدي إلى الإصابة بالقرحة المعدية وقرحة الإثنى عشر، ويمكن أن تتأثر أيضا إفرازات الكبد والبنكرياس والأمعاء والغدد الصماء، وتؤدي هذه التغيرات في جسم الإنسان إلى ارتفاع ضغط الدم،

وإلى تعرض الإنسان للأرق وزيادة إفراز العرق واضطراب عملية التنفس. وللضوضاء أيضا تأثيرات خطيرة على السمع حيث تحدث تلفا واضحا في قدرة الإنسان على السمع من خلال تأثير الموجات الصوتية على خلايا قوقعة الأذن الداخلية التي تختص بتوصيل طاقة الصوت إلى الأعصاب السمعية التي كثيرا ما تصاب بالضعف مما يقلل من القدرة على السمع.

كما أن العمال الذين يتعرضون إلى الضوضاء أثناء عملهم تقل قدرتهم على العمل والإنتاج، وذلك بالطبع لاحتمال إصابتهم بالأمراض التي أشرنا إليها سابقا. حيث كلما ارتفعت شدة الضوضاء ارتفعت شدة الإصابة وانخفضت القدرة على التركيز وزاد الشعور بالتعب وعدم القدرة على العمل والقيام بالوظائف، مما يسبب عصبية زائدة وقلقا في النوم، والتي تشكل انعكاسات خطيرة، سواء على الصحة الجسمية أو النفسية.

2-2-1 التلوث البصري:

يتمثل التلوث البصري في عناصر البيئة المحيطة بمدننا المعاصرة، حيث أصبح يشكل خطرا شديدا وقد يصبح وبائيا إذا لم نعمل على إيقافه بأسرع ما يمكن، فان انعدام مظاهر الجمال في مدننا سوف يؤدي تدريجيا إلى فساد الذوق واعتياد القبح، وهذا أخطر أعراض هذا النوع من التلوث.

إن الصورة وشكل البيئة المحيطة هام جدا بالنسبة لساكنيها، ولهذا نجد أن الأطباء وعلماء النفس يفسرون الانفعالات التي تنتج عن الإحساس برؤية مؤثر بصري سلبي، هي عبارة عن ازدياد في إفراز هرمون الأدرينالين الذي يرفع بدوره من زيادة حموضة المعدة ويرفع مستوى ضربات القلب وبالتالي سرعة الانفعال. كما تؤدي رؤية مؤثر بصري ايجابيا إلى الشعور بالجمال وبالتالي إلى زيادة إفراز مادة الكرتزون في الجسم الذي يقلل من الإحساس بآلام الجسم أو مفاصله ولاسيما لمن يعانون من أمراض الروماتيزم وبالتالي يؤدي إلى الشعور بالراحة والهدوء النفسي. وهذا ما يفسر لماذا زادت مساحة العدوانية والسلوكيات الحادة بين مجتمعاتنا وبخاصة في المناطق العشوائية والشعبية المكتظة بالسكان وبالمؤثرات السلبية عنها في المناطق المخططة والجديدة والتي تتمتع بقدر من المؤثرات البصرية الايجابية

2 .3 مخاطر التلوث الاجتماعي:

تعيش المدينة الحالية في جميع أنحاء العالم تلوثا اجتماعيا حادا يهدد كيانها ومستقبلها نتيجة الأمراض الاجتماعية التي تنخر أحشائها، والمتمثلة في التفكك الاجتماعي وتفكك الأسرة الحضرية، والتسول والبغاء وتشرد الأحداث وانتشار المخدرات بجميع أنواعها.

فقد أدى تفكك المجتمع الحضري إلى ضعف الضبط الاجتماعي الأولي فقلت بذلك سلطة المجتمع على أفراده فأصبح كل إنسان يفعل ما يريد دون مراعاة التقاليد والعادات ودون حساب الآخرين. كما أفضى أيضا إلى عدم تعاون سكان الجيرة الواحدة لمقابلة احتياجاتهم المحلية المشتركة كتوفير أماكن اللعب والراحة للأطفال، والاهتمام بالمساحات الخضراء، وتنظيم حملات تنظيفية. كما أدى تفكك الأسرة الحضرية إلى ارتفاع نسب الطلاق، وتشرد الأحداث، وحدوث الشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة.

ونتيجة ضعف ترابط المجتمع والأسرة في المدينة، ضعف التكافل الاجتماعي فيها، مما أدى إلى قلة مسؤولية الأفراد عن أقاربهم وجيرانهم، وهذا أفضى إلى ظهور طبقة لامو رد لها للرزق سوى التسول. ومع ضعف الضبط الاجتماعي الأولي في المدينة أصبح كل إنسان مشغول بنفسه، والفردية متفشية، ولا يعرف الناس بعضهم البعض، وتزيد حرية الأشخاص، في هذا الجو لدرجة أنه لا يشعر المتسول بالخجل والاستحياء من سؤال الآخرين.

وبالجملة فإن التلوث الاجتماعي في البيئة الحضرية يهيئ المناخ المناسب للانحرافات سواء كان ذلك تسولا أو تشردا أو انحرافا جنسيا أو عمليات إجرام وانتحار...الخ.

ثالثا : التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية:

من يتأمل بعمق في مفهوم التلوث في البيئة الحضرية يكتشف أنه مرآة تعكس لنا واقعا معينا يمكن خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في المجتمع والتي تكشف لنا عن تصاعد الأدخنة، والأصوات المرتفعة، والضوضاء، وتدهور المساكن، وانتشار النفايات والقمامات...الخ، والتي نستدل منها على وضع المعايير والقيم والإيديولوجيا السائدة في المجتمع، والتي تشكل جزءا من المحتوى المكاني لاستخدام البيئة أو المحيط.

ولا يجب النظر هنا إلى البيئة الحضرية على أنها نقطة على الخريطة أو مجرد موقع، وإنما ما يتضمنه هذا الموقع أو المكان من خصائص مادية وثقافية واجتماعية. بتوضيح أكثر فإنه في الدراسة السوسيولوجية لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية نتناول دراسة العمليات المكانية بكافة وجوهها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم ربط احتياجات المجتمع بإصلاح البيئة الحضرية التي يتواجد ويعيش فيها السكان الذين هم أنفسهم المتسببون في ظاهرة التلوث.

إن البيئة الحضرية كمكان ليس كيانا ماديا فقط، ويصعب النظر إليه كذلك، إذ أنه مكان للقيم والعادات والأنشطة الاجتماعية المختلفة التي يصعب علينا أن ننظر إليها منفردة عن بعضها البعض.

وبناء عليه فمستوى التلوث ونوعيته يتباين من بيئة حضرية إلى أخرى بحكم مؤثرات طبيعية وديمغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية...الخ، وهذه تؤثر في تباين معدلات التلوث.

إن الإسهام الحقيقي للمنظور السوسيولوجي لظاهرة التلوث البيئي يتمثل في تطوير فهم التلوث بوصفه ظاهرة سوسيو–بيئية. وإن الاستعانة بهذه المقاربة في دراسة ظاهرة التلوث كشكل من أشكال التدهور البيئي يمثل خطوة نحو فهم واستيعاب هذه الظاهرة موضوعيا. وإن هذا التحليل لا يكتمل إلا بالتركيز على التفاعل الذي يحصل في كل النواحي البشرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل والنواحي التي تنعكس سلبا أو إيجابا على المجتمع البشري، لأن السكان في حالة تغير من الناحيتين الكمية والكيفية، وهذا ينعكس على البيئة الإنسانية في تغير مستمر. إذ لا وجود لخط فاصل بين الفرد والبيئة، بل إن التفاعل بينهما يبلغ حدا كبيرا يجعل شخصية الإنسان نتاج تفاعل مستمر بين النواحي البيئية والاجتماعية.

ونخلص هنا إلى القول بأن دراسة ظاهرة التلوث في البيئة الحضرية باعتبار مصدرها الإنسان أي سلوك إنساني؛ أن لها روابط تربطها بمختلف جوانب حياته، فالسلوك الإنساني هو نتاج طبيعي للتفاعل بين مختلف العوامل الاجتماعية، والاقتصادية والمناخية، والثقافية، والأسرية، والحضارية.

وعليه << فإن إقدام الفرد على ممارسة شكل من أشكال التلوث البيئي لا يخرج عن كونه نموذجا من نماذج الفعل التي يمارسها الإنسان، وسلوكا يسعى الفرد من خلاله إلى تحقيق عملية التكيف الاجتماعي، وتحقيق عملية التواصل مع الآخر. وعليه فالتحليل الاجتماعي لمظاهر التلوث بوصفها أنماطا من السلوك الاجتماعي، وأشكالا من الفعل الذي يمارسه الإنسان لتحقيق غايات وأهداف يسعى إليها مرتبط بالدلالات والمعاني التي تشكل في كليتها بنية الثقافة في المجتمع المعني، وتشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام التفاعلات الاجتماعية، فإذا انحلت هذه القيم وضعفت الدلالات التي تنطوي عليها أشكال السلوك انحل النظام الاجتماعي وبات أقرب إلى التشتت والبعثرة منه إلى الوحدة والتكامل الأمر الذي يفسر ظهور أنماط من السلوك الفردي القائم على أساس المصلحة الآنية دون أي اعتبار لمصلحة الجماعة بسبب ضعف الارتباط الاجتماعي وضعف منظومة القيم الأخلاقية الضابطة.

وبذلك تعكس ظاهرة التلوث البيئي في المحيط العمراني خللا واضحا في بنية التنظيم الاجتماعي، وفي بنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد المكونين للمجتمع من جهة وبين المحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه من جهة ثانية، فإذا أخذت القيم الأخلاقية والحضارية بالإنحلال تصبح البيئة الاجتماعية أكثر استعدادا لتقبل مظاهر الفساد البيئي وسرعان ما تنتشر فيها مسوغاته القيمية. ويختلف الأمر عن

ذلك في البنى الاجتماعية المستقرة المبنية على معايير ثابتة، حيث تكون البيئة الطبيعية غير قادرة على تقبل التلوث أو تسويغه بسبب انتشار معايير الضبط الاجتماعي المكافئ، ويفسر ذلك انتشار التلوث البيئي بقوة في المجتمعات التي تنحل فيها القيم الأخلاقية والدينية وتزداد فيها مظاهر التسيب واللامسؤولية >>.[13]

ونتيجة لضعف تأثير الضوابط الاجتماعية غير الرسمية في المدينة، كان لزاما اعتماد ضوابط أخرى كالقانون والشرطة والمحاكم والسجون وغيرها. ولما كانت هذه الضوابط مفروضة من الخارج، أي ليست نابعة من ضمير الفرد والمجتمع، فإن تنفيذها لم ولن يكون كاملا. وهكذا أصبحت المدن مراكز لاختلال السلوك ومنابع للمشكلات الاجتماعية بما في ذلك التلوث البيئي بشتى أنواعه الملموس، والحسي، والاجتماعي.

بالإضافة إلى أن تحليل ظاهرة التلوث في البيئة الحضرية من منظور القيم الثقافية لذو أهمية كبيرة لكونه يفتح مجالا واسعا وثريا للتحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة. وقد أسهم في تدعيم هذا الاتجاه عدد من علماء الاجتماع، من أمثال ديكنسون، وكولين، وفون جرنبوم. غير أنهم لم يركزوا في تحليلاتهم على دور القيم الثقافية في تشكيل ظاهرة التلوث في البيئة الحضرية باعتبارها ناتجة عن سلوك أو نشاط إنساني. وإنما شمل تحليلهم مجالا أوسع من ذلك، حيث اهتموا بتحليل دور القيم الثقافية في تشكيل جميع مظاهر الحياة في البيئة الحضرية بما تتضمنه من سلوكات ونشاطات بشرية.

وقد كتب فون جرنبوم مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية، وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم، وصيام شهر رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية.[14] وما يعطي لهذه التحليلات مصداقية أكبر هو أنه لو طرحناها على واقع المجتمعات الإسلامية اليوم، ولكن من وجهة نظر غياب هذه القيم والمعتقدات أو بالأحرى غياب فعاليتها، نجد أن الإنسان المسلم على الرغم من أنه يعيش في المدن المنتشرة في معظم البلدان الإسلامية إلا أن سلوكه لا يمت للتمدن بصلة، إذ أنه غالبا ما نجده وهو في المدينة يتصرف بطريقة بدوية، وغير متحضرة سواء في طريقة المشي أو الأكل أو الشرب أو الحديث أو في تعامله مع البيئة الحضرية بصفة عامة. وذلك يرجع إلى غياب القيمة المعنوية للتمدن عنده، والتي تخص السلوك الإنساني والعيش المشترك، وهو ما ينعكس على أسلوب الحياة في المجتمع انطلاقا من نمط القيم التي يحملها هذا الإنسان.

وهذا ما ذهب إليه المفكر الجزائري مالك بن نبي، مؤكدا على أن اتجاهات الناس تجاه مشكلات البيئة محكومة بفعاليتهم وبثقافتهم[15]، لذلك يرى أنه في تصميم الثقافة المربية لكي تساهم في الحفاظ على البيئة أن تتضمن عنصر الجمال الذي ينبغي كما يقول بن نبي : << أن نلاحظه في أنفسنا، وأن يتمثل في شوارعنا وبيوتنا ومقاهينا... يجب أن يثيرنا أقل نشاز في الأصوات وفي الروائح وفي الألوان، كما يثيرنا منظر مسرحي سيء الأداء. إن الجمال هو وجه الوطن في العالم، فلنحفظ وجهنا لكي نحفظ كرامتنا >>.[16]

فالمبدأ الجمالي هنا أو بالأحرى التربية الجمالية من شأنها أن تعمل على تأسيس دستور للذوق العام، وعلى ترسيخ مبادئه في النفس والمجتمع، فتنتظم بمقتضاه مظاهر الحياة في البيئة كلها، مما يجعل من الذوق الجمالي بما ينطوي عليه من اعتبارات من تناسق في الألوان وطيبة في الروائح وانسجام في الأصوات وانتظام في الحركات، متأصلا في النفس عاما في المجتمع، يسري في البيوت، والمؤسسات، والمصانع والشوارع، والحدائق والمزارع والشواطئ والغابات والطرقات وفي كل حركات وتصرفات الأفراد، بحيث تصبح طرق المأكل والملبس، والمشي والبيع والشراء والعمل والتعامل مع الغير والرفق بالحيوان والنبات والعلاقة بالبيئة بصفة عامة، كلها مظاهر مكتسية مسحة من الجمال. ومن هنا تتولد العلاقة الديناميكية المطردة التي تربط أفراد المجتمع ببيئتهم؛ بحيث كلما زادت البيئة جمالا وانتظاما نما الخيال الجميل عند الأفراد، وكلما ازداد خيال الأفراد الجميل ازدادت البيئة رونقا وجمالا.

إن النظر إلى القيم الثقافية كمتغير مستقل يؤدي إلى نتائج على البيئة الحضرية بما فيها مظاهر التلوث التي تشوبها، يمكن أن تتأيد باستمرار البحث في ثقافات مختلفة على المستوى العالمي، إلا أن العلاقة الدقيقة والمحددة التي تربط ظاهرة التلوث في البيئة الحضرية بالقيم الثقافية في المجتمعات المعقدة أو المركبة مسألة تحتاج إلى نظر، ذلك أنه في المجتمعات الحضرية الصناعية بوجه خاص يكون من الصعب استكشاف القيم الثقافية التي يشترك الجميع في اعتناقها أو تلك التي تؤثر في علاقة الإنسان بالبيئة الحضرية. فإن دراسات نظرية وأمبيريقية لابد وأن تجرى على أساس ثقافات مختلفة، وأن التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية لابد وأن يتضمن مجالات أخرى ذات دلالة عميقة في تحديد علاقة الإنسان بالبيئة وهي المجال الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي.

ذلك أن البيئة الحضرية أو المدينة جسم وعقل وعادات وتقاليد وإطار حياتي، إنتاج تاريخي، عمل فني، وهي تحمل جمالا وآدابا، تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي وفي إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، يأتي التمايز من هذا التكوين السياسي والإيديولوجي للحيز.[17]

فالمدينة بكل ما تتضمنه من أشكال وحركات، إنما تعكس قيما فكرية وإيديولوجية، كانت هي الأساس الذي تأسست عليه، وانبنت كل مظاهرها بما فيها التلوث. ونحن نعرف أن البيئة الحضرية أو المدينة بشكلها المعروف حاليا إنما ظهر في الغرب، وهذا يقودنا إلى الحديث عن تيارين إيديولوجيين كان ولا يزال لهما تأثير عميق في التاريخ الفكري والإيديولوجي الأوروبي والعالمي ألا وهما الرأسمالية والشيوعية.

إن الرأسمالية والشيوعية كرافدين إيديولوجيين قد كان لهما الأثر العميق في التركيب الاجتماعي وطبيعة السلوك الفردي تجاه محيطه العام بما في ذلك محيطه الحضري، فقد أفرزت كل إيديولوجية صورة مميزة للمدينة التي تنشدها إلى درجة أنه يمكن استقراء القيم الاجتماعية والسلوكية لكل منهما من خلال تحليل ناتج الفضاء العمراني والحضري في البلدان التي طالتهما هاتين الإيديولوجيتين. وحتى لا نكون متعسفين في تحليلنا فيما سنذكره فإننا سنتعرض لبعض مبادئ التصورين والتي نجد ظلالها المباشرة في البيئة الحضرية.

فقد قامت الرأسمالية على مبدأ الحرية المطلقة للفرد في تصرفاته ومعتقدات وملكيته، وهو ما يتجسد في شعار "دعه يعمل دعه يمر كيف شاء ومتى شاء"، غير أن مروره الذي كان يتم بامتطاء الثروة المالية كثيرا ما يكون على حساب المجتمع والبيئة وهدر لمواردها وتهديد لصحة سكانها، الذين لا يملكون إلا سواعدهم وأفواههم.

ولكون النظام الناتج يحمي في حقيقة الأمر أصحاب رؤوس الأموال ويضمن لهم ممتلكاتهم واستمرار نشاطاتهم الصناعية والتجارية...وغيرها، ويسكت في نفس الوقت باقي أفراد المجتمع مقابل لقمة عيشهم اليومية، فلا تجد البيئة بذلك من يدافع عنها ويهتم لأمرها، ويوقف أطماع أصحاب رؤوس الأموال ونشاطاتهم التي تستنزف تدريجيا النظام البيئي، وتسهم في تفاقم أزمة التلوث.

كما أن ارتكاز هذه الإيديولوجية على الحرية الفردية قد جعلت بطبيعتها العلاقات الاجتماعية نتيجة لتلك الحرية، بل هي عرضة لها، بحيث يغيب مفهوم المجتمع ككتلة ملتحمة، ليصبح، مجرد تجمع أفراد مستقلين عن بعضهم البعض. وهذه النزعة الفردية التي تطغى على السكان لها مفعول مباشر على علاقة الجوار السكني بحيث تفقد قيمتها التماسكية وتجعل كل واحد من المتجاورين يعيش في جزيرته بعيدا عن الآخرين. فتصبح بذلك الشوارع والأحياء والساحات العامة مصبا للنفايات والقمامة ولا أحد يعنيه الأمر.

وكنقيض للإيديولوجية الرأسمالية، فقد قامت الإيديولوجية الشيوعية لترد الاعتبار للجماعة باعتبارها هي الأصل في المجتمع، غير أن هذا التمجيد لمفهوم الجماعة كان بمثابة رد فعل كلي معاكس لما في المنهج الأول من إطلاق الحرية الفردية وهو ما يجعل الفرد في هذه المرة يفقد قيمته واستقلاليته كليا كوحدة اجتماعية ولا يكون له معنى إلا في إطار المجموع.

وقد أفرز هذا المفهوم للإنسان تصورا مجموعيا لأوجه الحياة العامة والخاصة بحيث اختزلت من المعادلة البشرية كل العناصر التي تميز الأفراد عن بعضهم معنويا وماديا، مما أفضى إلى ظاهرة اللامبالاة الشائعة لدى سكان المدن والمناطق الحضرية عموما، فتغلب عليهم روح البايلك تجاه الفضاءات العمومية والملكيات المشتركة والتي تصبح مصبا للنفايات والقمامة، والتي لا تجد لها تفسيرا إلا فقدان ضمير المسؤولية والتلاحم الجماعي ما بين السكان، وهو ما يجعل من هذه الأماكن مبهمة الهوية، لا تعف لها مسؤولا حقيقيا، فالكل مسؤول ولا أحد مسؤول.

وفوق كل هذا مما قيل عن الاتجاهين الإيديولوجيين فإن أهم ما يشتركان فيه هو كونهما يتحدان في موقفهما من الأخلاق والعلاقات الإنسانية الاجتماعية حيث يضحي كل منهما في سبيل المادة باعتبارها عصب الحياة.

ومن الثابت أن جشع الإنسان وطمعه تحت مبرر التقدم والرقي، جعل الروح المصلحية تتملكه في علاقته مع البيئة، فلم ينظر إليها إلا على أنها مصدر للخدمات التي يجب أن يحصل عليها في أسرع وقت، وبأقل ثمن. بل إنه لم يتورع عن إلحاق الضرر بأخيه الإنسان في سبيل تحقيق مصالحه وأهدافه. ولعل النظريات الاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية في الغرب خير دليل على أنانية الإنسان، إذ لم تهتم بمصير الأمم والشعوب الأخرى أو البيئة بقدر اهتمامها بحساب الخسارة أو الربح، فغابت عنها الضوابط الأخلاقية والإنسانية التي يجب أن تحكم تصرفات الإنسان عند اضطلاعه بمسؤولية تعمير الأرض.[18]

وإذا عدنا إلى بلادنا فإن ما يفسح لنا المجال للتأويلات الواسعة هو ما يحدث في مدننا من تناقض عجيب رهيب وقد يكون ذلك تعبيرا عن اختلاط المفهومين أو الإيديولوجيتين في المجتمع الواحد. والحقيقة أن مجتمعاتنا السائرة في طريق النمو قد أصبحت مخابر للعديد من التجارب الإيديولوجية حتى لقد امتزجت فيها كل النظريات العالمية بما فيها الشيوعية والرأسمالية، وأفرزت لنا في محيطنا ما يثير الغرابة والضحك أحيانا، ونجد هذا الامتزاج أحيانا حتى على مستوى الفرد الواحد.

ومهما كان لهذه المفاهيم والإيديولوجيات من أثر في التحولات التي عرفها العالم الغربي، فإنها لم تستطع التغلب على مشكلات البيئة بما فيها التلوث نظرا إلى أن تقنية الحضارة الغربية بدأت أساسا بالارتكاز على استغلال الموارد الطبيعية دون اكتراث بالمحيط البيئي، أي أن هذا السلوك كان ولا يزال غير قادر على التعايش مع شروط سلامة الحياة على وجه الأرض. واليوم نجد أن مشكلة التلوث أصبحت لديهم شبحا جاثما على سائر المستويات، بدءا برجل الشارع حتى الأجهزة السياسية ومراكز القرار.

غير أن العالم الغربي بحكم وجوده في مرحلة عطائه الحضاري تسنى له إيجاد وسائط ثقافية متعددة ليواجه بها مشكلة التلوث البيئي إلى حد ما. في حين أن وجودنا في مرحلة ما بعد الحضارة -على حد تعبير مالك بن نبي- هو ما يبقينا عاجزين حيال ظاهرة التلوث البيئي، وعجزنا هذا ليس على المستوى العلمي الأكاديمي، ولا على مستوى الإمكانيات المادية لمواجهة هذه الظاهرة. بل عجزنا يكمن على المستوى الثقافي، بمعنى مشكلة ثقافة، ثقافة لا تمتلك القدرة على مواجهة أدنى المشكلات، وما بالك مشكلة التلوث، ثقافة مفخمة ومتخمة بالشعارات، ثقافة اللافعالية، ثقافة تكريس الرداءة في كل شيء.

وما نخرج به من هذا التحليل هو إدراك الرباط الوثيق بين الإيديولوجية ونمط الحياة في البيئة الحضرية، فهو في حقيقة الأمر عبارة عن مرآة وفية تعكس كل ما يدور في ذهن المجتمع من أفكار ومعتقدات سائدة. وأن التلوث بكل أنواعه والذي نشكوا منه في محيطنا الحضري ما هو إلا انعكاس لاختلاط المفاهيم والسلوكات، فذلك الخليط المتنافر لا يفهم إلا متجزئا وذلك بإرجاع كل جزء إلى مورده وأصله.

أما وقد وصلنا إلى هذا الحد الذي تبين فيه امتزاج المفاهيم الإيديولوجية والسياسية بنواتج البيئة الحضرية وعلى رأسها التلوث(تلوث هذه البيئة)، تلك النقطة التي تغيب عن كثير من المهتمين بقضايا البيئة، وبالأحرى باقي أفراد المجتمع، فليعلم كل منا أن الأزمة الفكرية والثقافية التي نعاني منها في كل زاوية من زوايا عقولنا هي التي تلقي ضلالها على كل ركن من أركان بيئتنا الحضرية.

خلاصة:

يتبين لنا مما سبق أن مشكلة تلوث البيئة الحضرية ما هي إلا نتيجة حتمية لأزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة والتي نجد من ورائها ثقلا حضاريا وثقافيا وإيديولوجيا -كما أشرنا إلى ذلك-. الأمر الذي يفرض علينا تصحيح العديد من القيم والمعتقدات التي تسيء للبيئة، والذي من شأنه أن يصبح مرجعا

لأعراف الناس، ويجعل الحفاظ على البيئة من أساليبهم في الحياة اليومية وجزءا من ممارساتهم التي لا تنتهي.

حيث إن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتلويث البيئة وانهيار الأنظمة البيئية سيبقى السلوك السائد ما دام هاجس التنمية المادية والحفاظ على المكتسبات الاقتصادية هو المسيطر على نظرتنا للحياة، وما دام واقعنا الاجتماعي والثقافي ينم عن غياب الوعي بالعلاقة التي تربط بين الإنسان والبيئة وبالأحرى بين التنمية والمحافظة على البيئة والذي يعد السبب الرئيس في تدهور البيئة، وانهيار التنمية، واعتلال صحة الإنسان .

الهوامش:

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**. ط:2. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. 2006. ص ص 25، 26.

(2) أيمن مزاهرة وآخرون، **علم اجتماع الصحة**. ط:1. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2003. ص42.

(3) فضيلة صدراتي، **المتغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية للصحة والمرض داخل المجتمع المحلي**. مذكرة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الرحمن برقوق. جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006. ص38.

(4) أيمن مزاهرة وآخرون، **علم اجتماع الصحة**. مرجع سابق. ص 48.

(5) المرجع نفسه. ص 45 .

(6) غريب محمد سيد أحمد، **علم الاجتماع الحضري**. دار المعرفة الجامعية، 2006. ص 72.

(7) محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري**. دار المعرفة الجامعية، 1995. ص124.

(8) المرجع نفسه. ص 129.

(9) المرجع نفسه. ص 130.

(10) المرجع نفسه. ص127.

(11) محمد فاضل بن الشيخ الحسين، **البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توازنها الايكولوجي**. رسالة دكتوراه، إشراف أ.د زريبي نذير. جامعة منتوري قسنطينة، قسم الهندسة المعمارية والعمران، 2000-2001. ص136

(12) المرجع نفسه. ص 137.

(13) عبد الرحمن برقوق، ميمونة مناصرية، **الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني**. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة. العدد 12، نوفمبر 2007. ص ص 126، 127.

(14) محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري . مدخل نظري**. مرجع سابق. ص 60.

(15) نورة خالد السعد، **التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي**. ط:1. الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1997. ص145

(16) مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**. ترجمة عبد الصبور شاهين. ط:4. دمشق: دار الفكر، 1984. ص 85.

(17) عبد الحميد دليمي، **المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع** . مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة. العدد 12، نوفمبر 2007. ص 172.

(18) حسن شحاتة، **تلوث البيئة**. ط:1. مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000. ص95.